أجرى اتصالات هاتفية مع خادم الحرمين والقذافي وأركان الدولة

مبارك يباشر مهامه بتعيين الطيب شيخا للأزهر وبقرار إنشاء كنيسة للأقباط

| القاهرة - «الراي» |

بعد 3 أيام فقط من ظهوره على شاشة التلفزيون المصري للمرة الاولى منذ أن أجرى جراحة لإزالة الحويصلة المرارية في مستشفى جامعة هايدلبرغ في ألمانيا في السادس من مارس الجاري، باشر الرئيس حسني مبارك، الذي يخضع لفترة نقاهة حاليا، مهامه الرئاسية، أمس، حيث أصدر القرار الجمهوري رقم 62 للعام 2010 بتعيين أحمد الطيب شيخا للأزهر خلفا لمحمد سيد طنطاوي، الذي وافته المنية في السعودية قبل أيام.

كما أصدر مبارك قرارا جمهوريا بإنشاء كنيسة لطائفة الأقباط الأرثوذكس في مدينة «15 مايو» التابعة لمحافظة حلوان.

وباشر الرئيس المصري مهامه بكثافة، حيث أحال أيضا إلى مجلسي الشعب (البرلمان) والشورى مشروع قانون بتعديل الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى في ضوء إنشاء محافظات حلوان و6 أكتوبر والأقصر، كما وقع مجموعة من القرارات الجمهورية التي تتعلق بترقيات رجال القضاء والنيابة العامة، وقام بتوقيع وثائق التصديق على عدة اتفاقيات دولية وافق عليها البرلمان.

وذكرت وزارة الإعلام المصرية في بيان أن «مبارك أجرى اتصالات هاتفية، أمس، من هايدلبرغ لمتابعة شؤون الدولة وتطورات الأحداث الجارية»، منوهة إلى أنه «اتصل هاتفيا برئيس الحكومة أحمد نظيف ورئيس مجلس الشعب فتحي سرور ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف ووزير الدفاع والإنتاج الحربي المشير محمد حسين طنطاوي ووزير الداخلية اللواء حبيب العادلي ووزير الخارجية أحمد أبوالغيط ورئيس الاستخبارات العامة اللواء عمر سليمان».

وأوضحت أن «الرئيس المصري أجرى أيضا اتصالا هاتفيا مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تشاورا خلاله حول الأوضاع الراهنة في المنطقة».

كما أجرى اتصالا مع الزعيم الليبي معمر القذافي تشاورا فيه حول الاستعدادات الجارية لعقد القمة العربية المقرر عقدها في ليبيا نهاية هذا الشهر».

ونوهت إلى أن «الرئيس مبارك يوالي الاتصال بالزعماء والملوك العرب وزعماء العالم الذين اتصلوا به من قبل للاطمئنان على صحته».

مبارك يوقع بعض الأوراق وبجواره رئيس الديوان الرئاسي زكريا عزمي

الطيب... الشيخ الـ 46 للأزهر: قيادي في «الوطني» وصوفي ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي

| القاهرة - من أحمد نصير |

بتعيين الرئيس حسني مبارك، أمس، أحمد الطيب شيخاً للأزهر خلفاً للشيخ محمد سيد طنطاوي الذي توفي الأسبوع الماضي، يصبح الطيب الشيخ رقم 46 للأزهر الشريف.

وأحمد الطيب (66 عاما) ولد في قنا في جنوب صعيد مصر لأسرة صوفية ينتهي نسبها الى الامام الحسن بن علي بن أبي طالب، والتحق بالأزهر الشريف حتى حصل على الليسانس من كلية أصول الدين في شعبة العقيدة والفلسفة الاسلامية العام 1969، ثم عين معيدا في الجامعة، وحصل على الماجستير العام 1971، ثم الدكتوراه العام 1977 من جامعة السوربون.

وانتدب عميداً لكلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنين في محافظة قنا، ثم انتدب عميداً لكلية الدراسات الاسلامية بنين في أسوان مع منحه بدل العمادة، كما عين عميداً لكلية أصول الدين في الجامعة الاسلامية العالمية في باكستان.

وشغل الطيب منصب مفتي الديار المصرية العامين 2002 و2003، لينتقل من دار الافتاء الى رئاسة جامعة الأزهر، في نفس التوقيت الذي تولى فيه علي جمعة مسؤولية دار الافتاء، وجدد الرئيس المصري للطيب فترة رئاسته لجامعة الأزهر العام 2007، ويحظى الطيب بقبول رسمي وشعبي وعالمي.

ومنذ توليه رئاسة جامعة الأزهر أعرق جامعة في العالم، أبرم العديد من الاتفاقات للانفتاح على العالم الاسلامي، وأنشأ بعض الكليات والمعاهد فوق المتوسطة، وواجه بحزم أزمة في السنوات الأخيرة «أزمة ميليشيات جامعة الأزهر» التي قام بها طلاب جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة قانونا، مما أثار ارتياح الأوساط الرسمية وأغضب «الاخوان» ومناصريهم.

والطيب عضو في لجنة السياسات في الحزب «الوطني» الحاكم ويتمتع بعلاقات قوية ومتينة مع قيادات الحزب، ومعروف بعزوفه عن الاعلام، كما تم في عهده تدشين الرابطة العالمية لخريجي الازهر، التي تقوم بجهد كبير لمد أواصر التعاون مع خريجي الازهر في الخارج، كما أنه عضو المجلس الأعلى للطرق الصوفية بالتعيين وشيخ الطريقة الأحمدية الخلوتية خلفا لوالده مؤسس الطريقة الخلوتية في أسوان.

ويترأس لجنة حوار الأديان في الأزهر، وهو عضو في مجمع البحوث الاسلامية، أعلى هيئة علماء في الأزهر، ويترأس المجمع بعد تعيينه شيخا للأزهر.

وأصدر الطيب العديد من الدراسات والأبحاث والمؤلفات في العقيدة والفلسفة الاسلامية، وترجمات وتحقيقات لعدد من المؤلفات الفرنسية عن الفلسفة الاسلامية.

وكانت بورصة الترشيحات لمنصب شيخ الأزهر تضمنت مجموعة من الأسماء البارزة أبرزهم اضافة الى الطيب، مفتي الديار المصرية علي جمعة، الذي سارع بتهنئة الأول بمجرد اعلان القرار الجمهوري، ووزير الأوقاف محمود حمدي زقزوق، ومفتي الديار المصرية السابق نصر فريد واصل، والرئيس السابق لجامعة الأزهر أحمد عمر هاشم، الذي يشغل حاليا منصب رئيس اللجنة الدينية في البرلمان، والأستاذ في جامعة الأزهر اسماعيل الدفتار وآخرين.

«الطوارئ» المصرية تستأنف محاكمة متهمي «الزيتون» ومذبحة نجع حمادي

| القاهرة - من علي حسن |

تستأنف محكمة جنايات أمن الدولة العليا «طوارئ» في مصر، اليوم ثاني جلسات محاكمتها لعناصر البؤرة الإرهابية المنسوب لأعضائها اعتناق فكر التكفير والجهاد المسلح واستهداف الأقباط والسائحين الأجانب والسفن العابرة لقناة السويس والمعروفة إعلاميا بـ «خلية الزيتون»، كما تواصل المحكمة بدائرتها في محافظة قنا محاكمة مرتكبي مذبحة ضد أقباط خارج مطرانية نجع حمادي، بإطلاق نيران أسلحتهم النارية على تجمعات قبطية عشية احتفالهم بعيد ميلاد السيد المسيح في السادس من يناير الماضي، وهو الحادث الذي أسفر عن مقتل 7 أشخاص (6 مسيحيين وشرطي مسلم) وإصابة 9 آخرين بجراح متفاوتة جراء الطلقات النارية.

ومن المرجح أن تستمع المحكمة في القضيتين، إلى طلبات دفاع المتهمين، التي تنحصر في سماع أقوال شهود الإثبات ضد المتهمين في القضيتين ومناقشتهم في أقوالهم الواردة بتحقيقات الشرطة والنيابة العامة، الأمر الذي قد يستغرق جلسات عدة، تقوم بعدها النيابة العامة بتلاوة مرافعتها واستعراض أدلة الثبوت ضد المتهمين تعقبها مرحلة الدفاع الموضوعي عن المتهمين وتفنيد الأدلة والاتهامات المسندة إليهم. وكانت نيابة أمن الدولة العليا طالبت في القضيتين بتوقيع أقصى العقوبات ضد المتهمين وهي عقوبة الإعدام شنقا، مؤكدة أن «المتهمين أقدموا على استخدام القوة والعنف والترويع بغرض الإخلال بالأمن والنظام العام، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه الى الخطر». يشار إلى أن الأحكام الصادرة عن محاكم الطوارئ، والتي أنشئت بموجب قانون الطوارئ، من الأحكام القطعية التي لا رجعة فيها، حيث لا يجوز الطعن عليها أمام محكمة النقض (أعلى سلطة قضائية في مصر) أو بأي صورة من صور التقاضي، حيث يكتفى فيها بتصديق رئيس الجمهورية بصفته الحاكم العسكري الذي يملك إما التصديق على الحكم كما هو، وإما إعادة محاكمة المتهمين أمام دائرة محاكمة أخرى، أو تخفيف الحكم إذا تراءى له ذلك.

«البديل لمطالبة البعض باستقالة الرئيس التوافقي هو مجيء رئيس أكثري»

جعجع: معطيات أمنية تشير إلى أنني ملاحَق شخصياً

| بيروت - «الراي» |

كشف رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع عن «معطيات أمنية» لديه تشير إلى أنه ملاحَق شخصياً، معرباً عن عدم خشيته على حزب «القوات».

وإذ تخوف جعجع في حديث الى محطة «العربية» من أن يكون «حزب الله» و«حركة امل» يقفان وراء الحملات التي تستهدف رئيسي الجمهورية ميشال سليمان والحكومة سعد الحريري باعتبارهما «عنواناً للاستقرار في هذه المرحلة»، تساءل إذا كان الفريق الآخر لم يعد يريد الاستقرار في لبنان؟»، مشيراً الى «أن البديل المنطقي لمطالبة البعض باستقالة الرئيس التوافقي هو مجيء رئيس من الاكثرية النيابية».

وجزم بأن «اتفاق الأفرقاء اللبنانيين على وضع قرار السلم والحرب بيد الحكومة اللبنانية يُجنِّب لبنان من مخاطر الانزلاق الى مواجهاتٍ إقليمية ويوفّر السبيل الصحيح لـ«حماية لبنان» الذي هو عنوان 14 مارس».

وقال: «ان الدعوات المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية هي ابعد من الذين يُطلقونها، ومع احترامي لهم كأشخاص، لكنهم لا يتمتعون بالثقل الشعبي والسياسي اللازم لإطلاق مثل هذه المواقف، وما هو أخطر من هذه الدعوات هي الأسباب التي استندوا اليها معللّين ذلك بأن الرئيس سليمان هو رئيس توافقي، في وقت ان لبنان هو احوج ما يكون فيه الى رئيس توافقي وعلى هذا الاساس تمّ انتخاب الرئيس سليمان بالاجماع عام 2008 اذ ان توافقية الرئيس سليمان تسعى للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة».

اضاف: «من جهتنا، كانت لدينا بعض التباينات مع مواقف الرئيس سليمان لكننا منطقيون في مقاربتنا للأمور ونسير بالوضع كما هو لأن هذا ما تمليه علينا المصلحة الوطنية العليا».

ورأى ان المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية «لا شكّ في أنها تلقى ارضية خصبة داخل قوى 8 مارس، وإلاّ لما كان متيسراً للأشخاص الذين اطلقوا هذه الدعوات ان يقوموا بذلك».

اضاف: «أعتقد ان ما يجري يندرج ضمن سياق عملية ابتزاز متواصلة، اذ يمارسون ضغوطاً على المسؤولين في الدولة اللبنانية كي يُحجموا عن القيام بدورهم كاملاً ويسعون بالتالي الى إبقاء الدولة اللبنانية «دولة صوريّة» بينما يحكمون قبضتهم على السلطة الفعلية اكثر فأكثر». واعتبر «ان زيارات الرئيسين سليمان والحريري الخارجية، لم تكن مستحبة من بعض افرقاء الداخل والخارج، وكأن المطلوب من لبنان ان يبقى بشكل مستمر مكسور الجناح لا علاقات خارجية تربطه بأحد».

وعن الظروف التي يمكن ان تجعله يزور دمشق بعد زيارة الحريري التي يقول انها حصلت لمصلحة لبنان وزيارة النائب وليد جنبلاط المرتقبة والتي يقول انها ستكون لمصلحة طائفته، رأى جعجع ان «مصلحة المسيحيين في لبنان هي مصلحة الدولة اللبنانية، ولا أعتقد ان هناك اي طائفة في لبنان يمكن ان تكون مصلحتها لنفسها في ذاتها، فإما ان تكون مصلحة اللبنانيين بأجمعهم مسلمين ومسيحيين وإلا لا يمكن ان يكون هناك مصلحة لفريق لوحده».

واضاف: «ان العلاقات بين لبنان وسورية لم تصبح طبيعية بعد، ورئيسا الجمهورية والحكومة يضعان جهوداً كبيرة وجبارة في هذا السياق، وبالتالي فإن زيارتي لسورية مُرتبطة بحلّ الملفات العالقة بين البلدين وبنسج علاقات طبيعية ومتوازنة بين البلدين»، مُشدداً على ان «سورية هي الدولة الأقرب الينا، ولكن على الإخوة السوريين ان يقتنعوا بأن تأمين مصالحهم لا يتم على حساب المصالح اللبنانية، وإنما مصلحة البلدين تتأمن بالتوازي»، ومعتبراً أن ما يعوق نسج مثل هذه العلاقات الطبيعية حتى الآن هو «وجود معتقلين لبنانيين في السجون السورية ومعسكرات فلسطينية خارج المخيمات تُشكل نوعاً من البؤر الامنية التي تنتقص من شرعية وسيادة الدولة اللبنانية، بالإضافة الى التباطؤ في ترسيم الحدود والذي يُعتبر بمفهومنا انتقاصاً من السيادة الوطنية».

وعن قوله ان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو هو «8 مارس»، قال: «هناك اتجاهان على مستوى لبنان والمنطقة: المنحى الذي يؤمن بالعمل السياسي ومنحى 8 مارس الذي لا يؤمن بأي حلولٍ خارج إطار الحرب والمواجهة، وهو لا يُقيم اي اعتبارٍ لإمكان اجتراح الحلول بالطرق الديبلوماسية»، معتبراً «ان هذا النهج يُعبّر عن نظرية 8 مارس في المواجهة التي لا ترتكز الى أي مقوّمات وهي قائمة على القفز من حربٍ الى أخرى»، مشيراً الى ان «رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يمثّل هذا النمط من التعاطي على مستوى المنطقة، ففي وقت نجد فيه العالم بأسره يسعى الى وقف بناء المستوطنات وايجاد حل للمشكلة الفلسطينية، يستمر نتنياهو بالاصرار على موقفه لأنه لا يؤمن الا بالحرب».

○ زيارتي لسورية مُرتبطة بحلّ الملفات العالقة بين البلدين

القوى الأمنية سيطرت عليه سريعاً

احتجاج لموقوفي «فتح الإسلام» و«القاعدة» في سجن رومية

| بيروت - «الراي» |

قام بعض الموقوفين من تنظيمي «فتح الاسلام» و«القاعدة» بحركة احتجاج في سجن رومية المركزي سرعان ما نجحت القوى الامنية في السيطرة عليه وإعادة الامور الى طبيعتها.

وفيما تحدثت تقارير عن ان الاحتجاج وقع على خلفية تدبير مسلكي اتخذته إدارة السجن بحق أحدهم، نقلت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية ان تلاسنا حصل بين عدد من المساجين وبين قوى الامن الداخلي على خلفية طلب المساجين تمديد مهلة وقت المقابلات مع ذويهم وعائلاتهم.

زوار سورية نقلوا عنها «انزعاجها من تراكُم هفوات سليمان بحقّها وحلفائها»

لبنان: الحملة على رئيس الجمهورية ترتدّ «موجة تضامُن» معه

| بيروت - «الراي» |

... وفي اليوم الثالث، أغرق «تسونامي» الردود الدفاعية عن رئيس الجمهورية ميشال سليمان في وجه الحملة «التصاعُدية» عليه والتي بلغت حد مطالبته بالاستقالة، المشهد اللبناني بـ «مدّ عكسي» قطع الطريق على اي امكان لـ «تمدُّد» الهجوم على «رأس الجمهورية» الذي وجد نفسه امام «إعلان مبايعة» وتضامُن شبه إجماعي لرئاسته «التوافقية» على مشارف شهرين من الذكرى السنوية الثانية لانتخابه في 25 مايو 2008.

ووسط استمرار محاولات «التقصي» عن «سرّ» هذه الحملة غير المسبوقة على رئيس الجمهورية والتي شكّل «رأس جبل الجليد فيها» توقيت الدعوة الى انعقاد طاولة الحوار الوطني لبحث ملف الاستراتيجية الدفاعية وشكلها وجدول اعمالها، ورغم التقارير التي حصرت الاندفاعة الهجومية على سليمان بـ «حملة الشخص» في اشارة الى الوزير السابق وئام وهاب الوثيق الصلة بسورية، فان ما يزخر به بعض إعلام المعارضة عن العلاقة التي «ليست على ما يرام» بين الرئيس اللبناني ودمشق يؤشر، بحسب دوائر سياسية واسعة الاطلاع الى ان «ما وراء الأكمة» ما هو أبعد وان خطوة وهاب هي بمثابة «استطلاع بالنار» وصلت عبرها الرسائل «المتعددة الاتجاه» من جهة، كما شكّلت «استكشافاً» لمدى صلابة الارضية السياسية التي تحوط برئيس الجمهورية من جهة اخرى.

فعلى وقع المعلومات التي كشفت عن اتصال مطوّل جرى بين سليمان ونظيره السوري بشار الأسد في اعقاب الاجتماع الأوّل لهيئة الحوار الوطني تمّ خلاله عرض مفصل للتطورات المحيطة بالأوضاع في لبنان عموماً وما يتصل بالمواقف اللبنانية من القمة العربية، لفت ما نُقل عن بعض زوار دمشق الدائمين لجهة وجود «انزعاج سوري حقيقي من رئيس الجمهورية، حيث تتراكم الهفوات التي يرتكبها، وهي هفوات لا تحصل على سبيل المثال مع السعودية أو الولايات المتحدة أو حتى 14 مارس، بل إنها تحصل فقط مع سورية وحلفائها».

وقال زوار سورية: «منذ زيارته للولايات المتحدة بما حملت من هفوات طالت التوقيت والمضمون، وصولاً إلى التعاطي الداخلي، خصوصاً في موضوع الحوار الوطني، تتزايد حال انعدام الثقة السورية بالرئيس سليمان، لا سيما في ظل الأسئلة عن إقدامه على الدعوة إلى طاولة الحوار في هذا التوقيت بالذات، هذا فضلاً عن السؤال عن شجاعته وقدرته على إحداث تغييرات جوهرية بشكل هيئة الحوار فقط، من دون أن تبرز هذه الشجاعة في موضوع توسيع جدول أعمال الحوار، حيث أبقى بند الاستراتيجية الدفاعية أي بند سلاح المقاومة كأنه البند الخلافي الوحيد في لبنان. كلها أسئلة لا يجد لها الجانب السوري تفسيراً».

وفي حين اندفع فريق «14 مارس» في رفع «سقف مضاد» للمطالبة باستقالة سليمان على قاعدة أن «البديل المنطقي لمطالبة البعض باستقالة الرئيس التوافقي هو مجيء رئيس من الاكثرية» على ما اعلن رئيس الهيئة التنفيذية لـ «القوات اللبنانية» سمير جعجع، فان مشهد التضامن «الإجماعي» السياسي وشبه الاجماعي الطائفي (البطريرك الماروني والمجلس الإسلامي الشرعي الاعلى) دعماً للرئيس اللبناني وموقعه ودوره، عكس ان «صلاحية» الحملة عليه محكومة بأن تنتهي في مهلة قريبة، اولاً لان مختلف أفرقاء المعارضة تفادوا «حرق أصابعهم» بالانضمام الى «حملة وهاب» التي «تبرأ» منها العماد ميشال عون (جاء تصريح وهاب من دارته)، وثانياً لثبوت ان هذه الحملة اذا كان المقصود منها تهشيم صورة سليمان وتهميش دوره فهي تؤدي عملياً الى «العكس». علماً ان الانظار تتجه اليوم إلى اللقاء الذي ينظمه وهّاب في الجاهلية ويلقي خلاله كلمة تترقّب الاوساط السياسية اذا كان سيضمّنها مواقف هجومية إضافية حيال رئيس الجمهورية.

ومع ان سليمان نأى بنفسه عن اي رد شخصي على الحملة التي استهدفته، كما حال دون اصدار مجلس الوزراء في «جلسته السياحية» مساء الخميس اي موقف رسمي إزاء هذه الحملة، فان مشهد التضامن الوزاري مع رئيس الجمهورية كان معبّراً عن الأفق «الاستطلاعي» لاندفاعة «الترهيب السياسي» عليه.

وفي هذا الإطار عُلم ان وزير العدل إبرهيم نجّار «دشّن» مواقف التضامن مع الرئيس في وجه الحملات. وكرّت بعده سبحة المتضامنين، فتحدّث الوزراء سليم الصايغ وسليم وردة وميشال فرعون في الإطار عينه، معدّدين مزايا الرئيس من «إدارة عمليّة الحوار إلى قانون الانتخابات البلديّة وتأكيد إجرائها في موعدها وإدارته لعمليّة الإصلاح». وكرّر الوزير بطرس حرب طلبه صدور موقف إعلامي عن مجلس الوزراء للتضامن مع الرئيس. وتحدّث الوزير محمد جواد خليفة (من فريق رئيس البرلمان نبيه بري) متضامناً، ومشيراً إلى أنه لا يُمانع في صدور بيان.

وفيما اكد الوزير أكرم شهيّب (من فريق النائب وليد جنبلاط) التضامن مع الرئيس، قال وزير «حزب الله» محمد فنيش «إن لبنان بلد حرّ، ويكفل حريّة الأفراد في التصريح عن مواقفهم مهما كانت»، وأشار إلى «أن من يُعطي الموضوع أهميّة ليس تصريح أحد السياسيين، بل هو الحملة التي تدّعي الدفاع عن الرئيس»، معتبراً أنه تضخيم إعلامي للموضوع، ومشيراً الى أن الرئيس التوافقي تجربة ناجحة بالممارسة وضرورية، وأن علاقة «حزب الله» بالرئيس سليمان «عادية وطبيعية وجيدة».

وقال الوزير يوسف سعادة «إن تيّار المردة مع الرئيس ويدعمه، لكن حملة الدفاع تُسيء له أكثر، وتشير كأن هناك جزءاً من اللبنانيين ضدّه». ورأى أن الحملة «باتت عمليّة مزايدة»، مؤكّداً «حق أي شخص بالتصريح عن موقفه». أمّا الوزير جبران باسيل (من فريق العماد ميشال عون)، فقال: «إذا كان الموضوع يهمّكم لهذه الدرجة، فنحن مع الرئيس وضدّ استقالته، أمّا من أراد تحصينه، فليحصّنه بالنصوص ويُعِد له الصلاحيات».

بعد ذلك، تمنى الرئيس عدم الإشارة إلى الأمر في البيان، كما رفض صدور اي موقف عن مجلس الوزراء في هذا الاطار.

وكان سليمان بدأ الجلسة بالإشارة إلى أن «لبنان لم يتسلّم في حقيقة الأمر أي دعوة ليبية للقمة العربية، كون هذه الدعوة أتت بطريقة مخالفة للأصول الديبلوماسية وغير لائقة». ولذلك قال سليمان: «نعتبر ان الدعوة لم توجه الينا لنعلن موقفاً من المشاركة، ولا لزوم للحديث في الموضوع ما دمنا لم ندع».

وتواصلت المواقف المتضامنة مع سليمان امس، اذ نقل النائب السابق غطاس خوري عن البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير «استغرابه ورفضه للهجوم القائم على رئيس الجمهورية»، مؤكداً أنه «يؤيد الرئيس سليمان والمؤسسات الشرعية في البلد، وهو ضد أي شيء يمسّ بهيبة رئيس الجمهورية والرئاسة والمؤسسات الدستورية».

ورأى النائب احمد فتفت (من كتلة رئيس الحكومة) «ان الحملة على رئيس الجمهورية هي حملة على التوافق»، موضحا ان المقصود منها «رفض الرئيس التوافقي الذي يهتم بشؤون اللبنانيين جمعيا ويرعى الدستور اللبناني، وضرب كل المؤسسات للدولة اللبنانية».

وأشار فتفت الى ان «التهجمات شملت عددا كبيرا من السياسيين من رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري والرئيس فؤاد السنيورة الى قوى الامن الداخلي». ورأى ان «هذه التهجمات توحي بعدم صدقية التعديات، وكأن هناك من فقد اعصابه نتيجة امور لا تبدو واضحة حتى الآن»، معتبرا أنها «قد تكون مرتبطة بوضع محلي او بأمور ابعد على صعيد اقليمي او دولي وعن اجتماع لجنة الاتصالات بشأن الاتفاقية الأمنية».

وأكد النائب آلان عون (من كتلة العماد عون) أنَّ «الكلام الذي صدر من الرابية (تصريح وهاب) ليس للرابية علاقة به»، مشدداً على «وجوب عدم إعطاء الأمر بعداً أكثر مما هو»، وقال: «كان موقفاً سياسياً من أحد الأطراف السياسية».

اضاف: «اليوم لسنا بصدد إعطاء رأي في هذا الموضوع (الحملة على رئيس الجمهورية)، فهناك قناة بيننا وبين رئيس الجمهورية ونعبّر من خلالها عن وجهة نظرنا»، معتبراً أنَّه «ليس مطلوباً التعليق على كل موقف سياسي يتخذ من أحد الأطراف السياسيين». وأكد أنَّ «كلام وهاب موقف، إذ هو في مكان ما رسالة معينة يريد أن يوجهها، إلا أنَّه يجب عدم تضخيم الأمور لا سيما في الإعلام».

وتابع: «نحترم كل المقامات من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة إلى رئيس مجلس النواب»، متمنياً أن «يبقى الجميع في إطار هذا الاحترام لها»، مشيراً إلى أنَّ «موقف «التيار الحر» يُعبر عنه رئيسه النائب ميشال عون بلسانه وليس بلسان حلفائه».

في موازاة ذلك، انهمكت بيروت امس بزيارة اليومين التي بدأها رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي والتي تخللها امس توقيع 16 اتفاقية تعاون وبروتوكولات ومذكرات تفاهم بينها اتفاقية سياحية مع الاردن، خلال اجتماعات اللجنة اللبنانية - الاردنية المشتركة على مستوى رئيسي الحكومة في البلدين، خصوصا ان عدد السياح الاردنيين يبلغ 35 الف سائح شهرياً.

وكان رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري استقبل نظيره الادرني في مطار رفيق الحريري الدولي حيث أقيمت مراسم الاستقبال الرسمية وعزفت خلالها موسيقى الشرف النشيدين الأردني واللبناني.

وبعدما انتقل الرفاعي والحريري الى السرايا الكبيرة بسيّارة رئيس الوزراء اللبناني، توجّه رئيس الوزراء الاردني الى القصر الجمهوري حيث التقى سليمان ونقل اليه رسالة من العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني.

وتركزّت محادثات الرفاعي على العلاقات بين لبنان والاردن وآفاق المرحلة الراهنة في المنطقة في ضوء المهل المعطاة لإطلاق حوار جدي بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وكذلك موضوع القمة العربية المقبلة في ليبيا والعلاقات العربية - العربية.

غداة اجتماع عبدالكريم مع نصر الله

الحريري التقى السفير السوري عشية زيارته لدمشق

| بيروت - «الراي» |

في اول «ظهور» رسمي له في السرايا الحكومية منذ توليه مهماته في لبنان في ابريل الماضي، زار اول سفير لسورية في بيروت علي عبد الكريم علي رئيس الوزراء سعد الحريري الذي التقاه وبحث معه في العلاقات الثنائية.

وجاءت هذه الزيارة مع بدء الحريري تحضير ملفاته للزيارة الثانية التي يعتزم القيام بها لسورية في الأسبوع الاول من ابريل المقبل بعد نحو 4 اشهر على الزيارة الحدَث التي قام بها للعاصمة السورية في 19 ديسمبر الماضي.

وتحدثت مصادر سياسية عن أن السفير السوري أكد خلال لقائه الحريري أن زيارة الأخير لدمشق ستتم في الأول من الشهر المقبل، من دون أن يتطرق اللقاء الى جدول أعمال الزيارة.

ومعلوم ان وفداً وزارياً كبيراً سيرافق الحريري في زيارته لدمشق التي سيتخللها، اضافة الى استقبال الرئيس بشار الأسد للحريري، أول جلسة عمل حكومية لبنانية سورية موسعة منذ ست سنوات، برئاسة رئيسي حكومة البلدين، يتمحور جدول أعمالها حول مراجعة الاتفاقات المعقودة بين البلدين، في ضوء الملاحظات التي طلب من وزارات البلدين وضعها.

وكان عُقد ليل الأربعاء . الخميس اللقاء الأول بين السفير السوري في لبنان والأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله، منذ تعيين علي سفيراً لسورية.

ووصف السفير السوري اللقاء بأنه «تعارفي أولاً، وممتع ثانياً لأن اللقاء مع سيد المقاومة فرصة تتشرّف بها أي شخصيّة سياسية»، وقال: «كان اللقاء فرصة جرى خلالها البحث في كل المواضيع المطروحة على الساحتين العربية والدولية، فضلاً عن العلاقات اللبنانية - السورية».

يذكر ان تقارير صحافية اكدت ان لا صلة بين زيارة علي للأمين العام لـ «حزب الله» وبين الوساطة التي يقوم بها الأخير على خط المختارة (حيث مقر الزعيم الدرزي وليد جنبلاط) - دمشق لأن «القناة» السورية التي يتم ترتيب موضوع زيارة جنبلاط للشام عبرها «تتجاوز» السفير في بيروت.